



**قرار**  
**الهيئة الوطنية للانتخابات**  
**رقم ( ٢٢ ) لسنة ٢٠١٨ م**  
**بشأن ضوابط التمويل والإنفاق بالحملة الانتخابية**  
**للانتخابات الرئاسية ٢٠١٨**

**رئيس الهيئة :**

- بعد الاطلاع على الدستور ؛
- وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم الانتخابات الرئاسية ؛
- وعلى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ ؛
- وعلى القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ فى شأن الهيئة الوطنية للانتخابات ؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٣ لسنة ٢٠١٧ بتشكيل مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات ؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ١ لسنة ٢٠١٨ بدعوة الناخبين لانتخاب رئيس الجمهورية ؛
- وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات بجلسته المعقودة بتاريخ ١٥ / ١ / ٢٠١٨ .

**قرار**

**(( المادة الأولى ))**

يكون الحد الأقصى لما ينفقه كل مرشح على حملته الانتخابية ، عشرين مليون جنيه ، وفى حالة انتخابات الإعادة يكون الحد الأقصى للإنفاق خمسة ملايين جنيه .

**(( المادة الثانية ))**

يكون تمويل الحملة الانتخابية للمرشح من أمواله الخاصة ، وله أن يتلقى تبرعات نقدية ، أو عينية من الأشخاص الطبيعيين المصريين ، على ألا يجاوز مقدار التبرع من أى شخص طبيعى اثنين فى المائة من الحد الأقصى المقرر للإنفاق فى الحملة الانتخابية ، ويحظر على المرشح تلقى أية مساهمات ، أو دعم نقدى ، أو عينية للحملة الانتخابية من أى شخص اعتبارى مصرى ، أو أجنبى ، أو من أية دولة ، أو جهة أجنبية ، أو منظمة دولية ، أو أية جهة يسهم فى رأس مالها شخص أجنبى ، كما يحظر تلقى أية مساهمات ، أو دعم نقدى ، أو عينية من أى شخص طبيعى أجنبى .





### (( المادة الثالثة ))

يلتزم المرشح بإمسك سجل تقييد فيه أية تبرعات نقدية أو عينية يتلقاها ، على أن يثبت به ، تاريخ تلقى التبرعات ، و شخص المتبرع ، و الأشياء المتبرع بها و قيمتها، و عليه إبلاغ الهيئة أولاً بأول بما تم قيده بهذا السجل ، على أن يسلم السجل كاملاً للهيئة الوطنية للانتخابات فى اليوم التالى لنهاية الحملة الانتخابية.

### (( المادة الرابعة ))

يلتزم المرشح بفتح حساب بالعملة المحلية بأحد البنكين : البنك الأهلى المصرى ، أو بنك مصر ، يودع فيه كافة الأموال المخصصة لحملة الانتخابية ، و عليه أن يخطر الهيئة باسم البنك و رقم الحساب ، و على كل من : البنك المودع به ، و المرشح ، إبلاغ الهيئة أولاً بأول بما يتم إيداعه فى هذا الحساب ، و مصدره ، و يلتزم المرشح بإخطار الهيئة أولاً بأول بأوجه إنفاقه منه ، ولا يجوز الإنفاق على الحملة الانتخابية من خارجه.

### (( المادة الخامسة ))

تشكل لجنة برئاسة القاضى رئيس لجنة متابعة سير الانتخابات بكل محافظة و عضوية مستشار على الاقل بهيئة النيابة الإدارية بالمحافظة و ممثل الجهاز المركزى للمحاسبات و خبيرين من مصلحة الخبراء بوزارة العدل ، و تضطلع تلك اللجان بمهمة رصد الوقائع التى تقع بالمخالفة للضوابط التى قررها الدستور أو القانون أو قرارات الهيئة الوطنية للانتخابات بشأن التمويل و الإنفاق بالحملة الانتخابية التى تقع بنطاق كل محافظة

و تعد هذه اللجان تقاريراً تتضمن رصداً لما تكتشفه من مخالفات ، و تعرض هذه التقارير على الجهاز التنفيذى للهيئة الوطنية للانتخابات مثبتاً بها حصراً الوقائع و مظاهر المخالفة و تحديد مرتكبيها كلما أمكن ذلك .

و يقوم الجهاز التنفيذى المشار إليه بإعداد تقرير عن هذه المخالفات لعرضه على مجلس إدارة الهيئة لإعمال شؤونه تجاه المخالفات و مرتكبيها .

### (( المادة السادسة ))

على المرشح أو وكيله - بموجب توكيل موثق بأحد مكاتب التوثيق بمصلحة الشهر العقارى و التوثيق - أن يقدم للهيئة الوطنية للانتخابات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان نتيجة



الانتخابات ، بياناً يتضمن مجموع المبالغ التي حصل عليها ، و مصدرها ، و طبيعتها ، وما أنفقه منها على الحملة الانتخابية ، و أوجه الإنفاق .

### (( المادة السابعة ))

يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراجعة حسابات الحملة الانتخابية للمرشحين على أن يقدم تقريراً بنتيجة مراجعته إلى الهيئة الوطنية للانتخابات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إحالة هذه الحسابات إليه من قبل الهيئة.

### (( المادة الثامنة ))

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

صدر بالقاهرة يوم ٢٨ من ربيع الآخر سنة ١٤٣٩ هـ

الموافق ١٥ من يناير سنة ٢٠١٨ م

رئيس  
الهيئة الوطنية للانتخابات  
القاضي / **أحمد عبد الحليم**  
(( لاشين إبراهيم ))  
نائب رئيس محكمة النقض